حركة التحرير الوطني
الفلسطيني
(فتح)

كيف نطبق القواعد العشر الأساسية في التنظيم؟

(18)

دراسات تنظيمية

كيف نطبق القواعد العشر الاساسية في التنظيم ؟

هنالك مبادىء نضالية لا يختلف فيها اثنان من المناضلين.. بل الكل يتحدث عنها وفي اثناءالحديث عنها.. يبدو المتحدث كانه المدافع الاول عنها.. لنأخذ مثلا في حركتنا، القواعد العشر الاساسية في التنظيم.. فلن نجد احدا من الاخوة يبدي اعتراضا على اي منها.. فلن تسمع من احد هجوما على ضرورة الالتزام او الانضباط او الديمقراطية المركزية او الفعالية والمبادرة السرية والامن او النقد والنقد الذاتي او تقييم التجارب والتخطيط.. او التنفيذ او التقشف والاقتصاد بالنفقات. وكذلك هنالك مبادىء اخرى تلتزم بها كل حركة مناضلة في العالم وتكتب عنها الكثير من الابحاث.. وترد في كل خطبة.. وكل مقالة.. وحديث مثل التضحية والشجاعة والتواضع والعلاقة بالجماهير.. ومقاومة الفردية والانانية والغرور والكذب والانعزالية والقوقعة الخ..

ان مثل هذه المبادىء والقواعد المسلكية.. اصبحت قضايا لا تقبل النقاش لانه اصبح من الواضح ان اية حركة ثورية لا تستطيع تحقيق النجاح الا بتبنيها لها.. واتخاذها مبادىء وقواعد يتمثلها التنظيم.. ويطبقها الجميع..

كيف نجعل تلك المبادىء حقيقة واقعة متغلغلة في حياة التنظيم ككل وفي حياة كل فرد في التنظيم سواء بسواء.

كثيرا ما يجد الواحد فينا نفسه يتحدث عن الانضباط.. واهميته.. ولكنه في تطبيقه العملي يدوس على هذا المبدأ الثوري الاساسي.. ويتجاوزه كلما وجد الى ذلك سبيلا.. ويمكننا ان نسحب هذا المسلك على كل القضايا النضالية بهذا القدر او ذاك.

ومن هنا كان الشيء الاهم الذي يجب ان نناقشه.. ليس تقرير تلك البديهيات رغم اهمية تقريرها كقواعد اساسية في التنظيم.. وانما كيف نطبق تلك البديهيات.. كيف سنكرسها. كيف نجعلها كالحقيقة المادية الملموسة.. بحيث تصبح تقليدا في تنظيمنا وحياتنا..

ولنتناول القاعدة الاولى **-الالتزام-**

أولا: الالتزام

يعني الايمان المطلق بقضية والتكرس لها، والانسجام مع الخط السياسي للحركة والا لتزام بالمواقف التي تتخذها الحركة والبيانات التي تعلنها.. والان كيف نجعل هذه المبادىء حقيقة واقعة ملموسة وبكلمة اخرى، كيف نلتزم؟

قبل كل شيء، علينا ان ندرك ان الالتزام ليس فقط تسجيل عضويتنا في الحركة واعلان موافقتنا على الخط السياسي لها والتزامنا بمواقفها ومنطلقاتها.. كل هذا خطوة اولى.. ولكن الاهم هو ان نجعل هذا الالتزام حياتنا كلها بحيث نجعل حياتنا جزءا من القضية التي نكافح من اجلها.. فنعتبر ان كل تصرف نقوم به سواء كان مع اصدقائنا الخصوصيين او مع عائلاتنا او مع اخواننا في التنظيم.. او في اي مجال من مجالات الحياة والعمل النضالي، هو تصرف يمكن ان يكون ملتزما ويمكن ان يكون غير ملتزم.. فاذا تصرفت بصورة غير اخلاقية في اية حالة من الحالات فهذا يعني انني لم اؤمن ايمانا

مطلقا بقضيتي المقدسة، انني سمحت لنفسي مثلا ان اكذب او اخدع الاخرين، او اتصرف بانانية او غرور وعجرفة، وهذا طبعا سيترك اثرا سيئا على قضيتي المقدسة اذ ما يهم الناس من التزامي بها، وانتمائي لها اذا لم يلمسوا مني مسلكا وموقفا ثوريين من كل شيء.. فيجب ان نعلم ان التزامنا بالقضية الوطنية يعني اننا اصبحنا ممثلين لحركتنا وقضيتنا امام الجماهير.

ولهذا فلا بد ان نحاسب انفسنا على تصرفاتنا واقوالنا بصورة مستمرة.. ولنسأل دائما على هذا التصرف وهذا الموقف هل ينسجم مع التزامي بالنضال.. هل يفيد القضية؟ ومن الظواهر التي يجب ان نراعيها في هذا الصدد ان لا تكون لنا حياتان حياة في الميدان وبين اخواننا.. وحياة خاصة متناقضة مع الحياة الاولى..فانا لا استطيع ان اكون عضوا في نفس الحركة مع ذلك المناضل المتفاني المتميز بنكران ذاته، بينما اعيش حياة خاصة عابثة.. اركض وراء المظاهر وابحث عن متعتي الشخصية.

ومن ناحية ثانية ما معنى ان اعلن التزامي.. اذا رحت اوجه الانتقادات يمينا ويسارا في كل مناسبة ضد هذا الموقف او ذاك من مواقف الحركة.. ان مثل هذا التصرف يتناقض مع الالتزام.. اننا نستطيع ان نبدي اراءنا في داخل التنظيم كما نريد.. ولكن حين تتخذ الحركة قرارا فان الالتزام يعني ان نتبنى هذا القرار وندافع عنه حتى ولو لم نكن مقتنعين به.. مع الاحتفاظ بحقنا دائما بمناقشته داخل الحركة، وبصورة مسؤولة ومنظمة، وليس في المكاتب وفي السهرات.. ومع اي كان حتى ولو كان عضوا مثلنا في الحركة يجب ان نتعود الالتزام بمواقف الحركة.. والا نتحدث عن ارائنا الشخصية الا في داخل الحركة وفي الاجتماع التنظيمي الرسمي.. او نرفع برأينا خطيا للقيادة.. ان نتعلم كيف نمتنع عن الثرثرة والاستغابة.. واطلاق التصريحات غير المسؤولة.. ذلك هو معنى الالتزام ان نكرس حياتنا كلها في سبيل القضية ونعيشها بصدق المناضلين وطهرهم، ذلك هو معنى الالتزام.. ان نكون غيورين على حركتنا، ندافع عنها.. وعن موقفها وخطها السياسي ذلك هو معنى الالتزام. واخيرا. علينا ان نعبر عملية كفاح طويلة في توجيه انفسنا لكي يصبح الالتزام حقيقة حية ملموسة فينا كتنظيم وافراد.

ثانيا: الانضباط

القضية الثانية من القواعد العشر الاساسية في التنظيم قاعدة الانضباط، وهذه القاعدة اخذت حيزا واسعا من الشرح.. والكل يتحدث عنها ويهاجم ظواهر عدم الانضباط.

ولكن السؤال الان كيف نضع حدا لظواهر خرق الانضباط، وبالتالي، نصبح كلنا منضبطين فعلا.

اول ما يجب ان يفعله كل واحد فينا ان يطبق على نفسه قواعد الانضباط قبل غيره حقا ان من الضروري اتخاذ موقف صارم من قبل الحركة ضد كافة اشكال الخروج على الانضباط الثوري.. ولكن علينا في نفس الوقت ان نجعل الانضباط قائما على اساس الوعي والاقتناع لا على اساس الخوف من العقاب، وهذا لا يتم الا بشن حملة واسعة من التوعية باهمية الانضباط وبحيث ترتبط هذه التوعية بالتطبيق العملي، والمراقبة الجماعية.

بيد ان نقطة الانطلاق بالنسبة لكل فرد فينا هي ان يبدأ بنفسه، ويجعل من الانضباط الحركي صفة شخصية فيه.. حتى تصبح طبعا اصيلا يمارسها عن وعي نضالي.. واقتناع ذاتي .. وهذا ما ليس بالطاعة العمياء.. فانا حين انضبط واطيع اوامر حركتي واطبق القوانين الداخلية للتنظيم.. فهذا لا يعني انني فقدت حريتي.. وانما يعني انني اكتسبت حرية لانني اصبحت جزءا حقيقيا من ارادة التغيير الذي سينقل عالمي كله من العبودية الى نور الحرية.. وانني اذ انضبط واقبل ان اخضع تصرفاتي ومواقفي للعمل المنظم، فلن يكون هذا انقياد اعمى، وانما طاقة واعية تنطلق من فهم عميق لابعاد المعركة..

وللضرورة التاريخية.. وهذا بالضبط ما يجعل الفرق حاسما بين الطاعة في الجيوش الكلاسيكية وبين الطاعة في الحركة النضالية.. اذ ان الطاعة في الحالة الاولى وهي طاعة عمياء قهرية.. تجعل من الانسان الة، كثيرا ما توجه ضد الحرية والتقدم.. اما في الحالة الثانية، فالطاعة الثورية الواعية تكسب الانسان انسانية اعمق، لانها تجعل منه قوة حقيقية فاعلة لتحقيق الحرية.. فانا حين اطيع ثورتي اعرف انني اطيع اسمى المبادىء.. وفي سبيل انبل هدف. ولكن ستبقى القضية الاساسية والسؤال الدائم، ماذا افعل لكي اكون منضبطا جيدا؟

ليتذكر كل واحد فينا ان السبب الذي يدفع بالفرد الى الخروج عن الانضباط انما يكون عقلية فردية شخصية او عقلية ذاتية.. او ميلا للانفلات من النظام الثوري الذي يقف سدا منيعا ضد كل التطلعات الانانية والنزوات الشخصية والسلوك غير المستقيم... اذا تذكرنا هذا علمنا ان الطريق سيكون طويلا وشاقا لانه يعني جهاد انفسنا وهذا لا يتم الا بالممارسة العملية والنقد والنقد الذاتي.

يجب على كل واحد فينا ان ينمي في نفسه روح الانضباطية الثورية الواعية ويحاسب نفسه بقوة كلما وسوست له ان يخالف انظمة الثورة او يخرج عن تعليماتها واوامرها كما يستحب ان يتعود على ان يؤثر الخسارة الشخصية في انضباطه على الكسب الشخصي في الخروج على الانضباط وبهذا تتمكن روح الانضباط منا.. فتصبح طبعا اصيلا فينا.

ثالثا: المركزية الديمقراطية

القضية الثالثة من القواعد العشر الاساسية في التنظيم هي المركزية الديمقراطية ويمكن اعتبارها مجمل حياة الحركة الداخلية كما تضبط العلاقات التنظيمية بين مختلف المستويات الحركية ولكن الشيء الذي يجب ان ننتبه اليه ان الديمقراطية والمركزية مسألتان مترابطتان، بيد ان في قلب كل منهما بذور تتناقض مع الاخرى.. فاذا كانت الديمقراطية تعطي لكل عضو في الحركة حق ابداء ارائه والمشاركة باتخاذ القرارات وتقديم الاقتراحات في كل المجالات.. فان المركزية تعني وحدة التنظيم ودفع الحركة للعمل بعقل واحد وارادة واحدة وباتجاه واحد.. واذا كانت الديمقراطية تمنح العضو حق تقييم التجارب وانتقاد المواقف فان المركزية لا تسمح لعضو ان يمارس هذا التقييم ذلك الانتقاد خارج خليته او لجنته.

وعلى الرغم مما يبدو بين الديمقراطية والمركزية من تناقض الا ان الحركة لا تستطيع التضحية باحداهما في سبيل الاخرى.. فاذا ضحينا بالديمقراطية تكرست البيروقراطية والاستبدادية وتحول كل عضو في التنظيم الى سن في دولاب، اي عبارة عن الة جامدة باردة لا تملك روح الابداع والمبادرة والمشاركة. وفي المقابل اذا ضحينا بالمركزية في سبيل الديمقراطية فقدت الحركة وحدتها الفكرية والتنظيمية.. وشلت ارادتها الواحدة في التطبيق والممارسة والمواجهة، وتحول التنظيم الى زمر وفوضى وشرذمة.. ومن هنا كان لا بد ان تتعايش الديمقراطية المركزية سلبيا في حالة وجود مجرد لكل منهما عن الاخرى.

اذن امامنا قضيتان:

الديمقراطية المركزية.. ولا مفر لنا ان نجمع بينهما بصورة حية خلاقة وفي وقت واحد بحيث لا نسمح بالدوس على احداهما بسبب الاخرى.. وبالمناسبة يجب علينا ان نلاحظ ان كل الحركات الثورية اقرت هذا المبدأ بنظمها الداخلية.. ولكن كان التطبيق هو المشكلة الكبرى التي ولدت نكبات عديدة في كثير من الحالات نتيجة سوء التطبيق، لذا فان الشيء الاهم هو ان نعرف كيف نمارس الديمقراطية والمركزية في آن واحد.. بحيث نقيم الديمقراطية على اساس المركزية.. ونقيم المركزية على اساس

الديمقراطية بمفهومها الثوري.

واذا ضربنا مثلا على كيف يمكن ان يقضى على الديمقراطية والمركزية بحادث بسيط فسنرى كم هو صعب تطبيق المركزية الديمقراطية، فمثلا لو انتقدت في الخلية سياسة معينة اومسؤول الخلية وكان الجواب ان انتهرت بعنف او اهملت فيما بعد فهذا كاف لان تصبح ممارسة الديمقراطية في داخل تلك الخلية امرا محالا.. وذلك اذا اخذت الخلية قرارا فما كان مني الا ان رفضت الالتزام بهذا القرار ورحت اشهر بخليتي هنا وهناك... فهذا كاف لان تزلزل من الاساس وحدة الخلية وهيبتها وارادتها الموحدة.

ومن هنا كان المهم بالنسبة لكل فرد منا ان يمارس الديمقراطية ويتيح لغيره ممارستها في حدود النظام الداخلي للحركة وفي نفس الوقت يجب على كل فرد فينا ان يلتزم بالقرار المركزي ويدافع عنه كما لا يتسامح مع الاخرين في الخروج على القرار المركزي وخرق مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية. وخضوع المراتب التنظيمية الادنى لقرارات المراتب التنظيمية الاعلى.

ونعود فنقول.. المهم ان نحسن التطبيق وليس فقط ان نصوغ القواعد والانظمة.

رابعا: الفعالية والمبادرة

القضية الرابعة من القواعد الاساسية العشر في التنظيم هي قاعدة الفعالية والمبادرة. ان توفر هذه القاعدة لدى اعضاء التنظيم.. يعني اننا سنجتاز بسرعة تلك المسافة التي بين التفوق التكنولوجي للعدو وبين تأخرنا التكنولوجي الخ.. فالثورة في البلدان المتخلفة في اسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية تعتمد في تقويض الجيش الامبريالي المتفوق في مجال السلاح والتكتيك على العمل الجماعي المنظم واطلاق كل طاقات الفعالية والمبادرة لدى الافراد والجماهير.. بحيث يفسح المجال لكل فرد ان ينشط حتى الحد الاقصى في العطاء للثورة.. وفي نفس الوقت تهيء له سبل تفجير مواهبه في المبادرةوالابداع ولكن تطبيق هذه القاعدة ليس سهلا لان من الضروري الجمع بين ناحيتين الاولى ضرورة المحافظة على ان يكون عمل الافراد منظما.. بمعنى ان يصب عمل كل فرد بصورة منسقة مع عمل المجموع اما الناحية الثانية فهي اطلاق فعالية الافراد ومبادرتهم وهنا ايضا تواجهنا قضيتان لا بد من ان تنموان وتعيشان معا رغم ان في كل منهما بذور تناقض مع الاخرى فنحن من جهة يجب ان نطلق فعالية ومبادرة الافراد والجماهير ومن جهة اخرى لا بد من ان نضبط تلك الفعالية وتلك المبادرة بحيث يعمل الجزء كوحدة منظمة مع الكل.

واذا عدنا الى طريقتنا في البحث عن كيفية تطبيق القواعد الاساسية العشر في التنظيم سنجد انفسنا في مواجهة السؤال: كيف نطبق قاعدة الفعالية والمبادرة؟

- اولا: علينا ان نحدد بالضبط خط الحركة في كل المجالات علينا ان نفهمه جيدا..
- ثانيا: علينا ان نطلق الفعالية والمبادرة لتعملا ضمن هذا الخط وبصورة لا تتعارض مطلقا معه. فمثلا لو كنت اعمل في احدى مؤسسات الحركة وفكرت باحداث جهاز جديد تابع للمؤسسة.. واتت هذه مبادرة مني لتوسيع العمل وتطويره. فلا يجوز ان ابادر رأسا بالتنفيذ قبل ان ادرس مع المسؤولين في المؤسسة مختلف جوانب هذه المبادرة.. ومن ثم تنفيذها بصورة تنسجم، مع خط الحركة في العمل في تلك المؤسسة اما اذا كنت لوحدي ولا مجال للاتصال باخواني فاني استطيع ان ابادر بعد ان اكون قد تأكدت من ان مبادرتي تنسجم مع الخط العام للحركة أن الذي سيقرر اطلاق مبادرات الاخوة في تلك المؤسسة هو مدى الاهتمام باقتراحاتهم ووضعها موضع التنفيذ اما اذا رفضت المبادرة دون سبب مقنع ودون دراسة وتروي فسوف يؤدي هذا الى شل مبادرات

الا خوة واختزال فعاليتهم.. فالمسألة هي ان نعرف كيف نضعها موضع التطبيق ونعمل على اطلاقها حتى الحد الاقصى ولا نقوم بتصرفات من شأنها ان تحد من الفعالية وتخنق روح المبادرة الى وسيلة للانفعالات من العمل المنظم والانضباط الثوري.

خامسا: قاعدة السرية والأمن

القضية الخامسة في القواعد العشر الاساسية في التنظيم هي قاعدة السرية والامن، ان هذه القاعدة تشكل عنصرا اساسيا في كسب معركتنا ضد العدو الصهيوني الامبريالي وضد القوى المضادة وكل من يتآمر على قضيتنا وشعبنا. اذ ان قاعدة السرية والا من تعني حماية المنظمة من الضربات المفاجئة التي اصبح زمام المبادرة فيها لعدونا وتعني صيانة الحركة من تفسيخها من الداخل وتصفيتها من الخارج سواء من ناحية عزلها او ضربها مباشرة فكلما كنا مكشوفين اكثر للعدو تعرضنا لخطر اكبر وفي المقابل كلما كان اعداؤنا في الظلام والجهل كلما كان بمقدورنا ان نتحرك بصورة افضل. اما نقيض ذلك فينقلب علينا بنفس القوة والمقدار.

ما من احد يخالف في هذا ولكن عندما نراجع ما يجري فعلا على ارض الواقع وفي التطبيق فاننا سنجد هذه القاعدة كثيرا ما تنتهك بصورة خطرة..

اننا هنا امام قضيتين:

الاولى: ضرورة الانتشار والعمل بين الجماهير والانكشاف على الشعب والعالم اما من الناحية الثانية فعلينا ان نحافظ على امن حركتنا وسريتها.

والسؤال الان كيف نوفق بين هاتين القضيتين لان كلا منهما تحمل بذورا تناقض الاخرى اننا من ناحية لا نستطيع ان نغلق ونوصد كل الابواب لان هذا سيقودنا الى العزلة ولا يحول ثورتنا الى حرب شعبية شاملة.. واننا من الناحية الثانية لا نستطيع ان نكشف عن كل اوراقنا لان الاعداء سيستفيدون من ذلك لتوجيه ضربات قاسية لنا.. وهنا على كل واحد فينا ان يعرف كيف سيجمع بين العمل الجماهيري العلني وبين العمل السري في الحركة.. بحيث نعرف بالضبط ما يجب كشفه وقوله.. واين وكيف ومتى.. كما نعرف بالضبط بقاءه سرا محظورا وصوله على الاعداء.. وحتى على الاصدقاء.

فمثلا قد يلتقي الواحد فينا مع اعداد كبيرة من اعضاء الحركة او من الاصدقاء والجماهير كما مع اعداد كبيرة من الأجانب والغرباء.. فكيف يستطيع الانسان ان يلتقي مع هؤلاء جميعا ويمارس النشاط الثوري معهم وفي نفس الوقت يحافظ على سرية الحركة وامنها، المسألة بسيطة.. هناك نوعان من الامور التي يتطرق اليها الحديث.. او العمل نوع يمس السياسة العامة للحركة.. استراتيجيا ومواقفها.. وبكلمة كل ما تعلنه الحركة بياناتها ومطبوعاتها ونوع اخر يتعلق باسماء اعضاء الحزب.. بالارقام (الاعداد الكميات بالاوقات بالاشخاص.. بالمواقع.. بالمعلومات الخاصة.. والقرارات السرية.. الخ النوع الاول يمكن التحدث فيه دون حرج اما النوع الثاني فيجب ان يبقى طي الكتمان بصورة مطلقة ولكن تطبيق هذا عمليا يصطدم بحب الثرثرة التي تدفع المرء لاشعار الاخرين انه يعرف الكثير وانه خطير يحمل في جعبته العديد من الاسرار والامور الهامة كما يصطدم بالفضول الذي دفع الواحد لان يعرف كل شيء وان يسأل عن كل شيء هذه عادة سيئة يجب ان نحاربها في انفسنا.. ونتعلم كيف نمسك لساننا عن الثرثرة وكيف نحصن انفسنا من الفضول.. ان التخلص من هذه العادات لا يمكن ان يتم الا من خلال الجهاد ضد النفس وممارسة مكافحة هذه العادات حتى بأبسط القضايا والا نتساهل مع انفسنا.. ومع الاخرين بالامور الصغيرة قبل الامور الكبيرة.

اما فيما يتعلق بناحية مكافحة تسلل الاعداء الى صفوفنا فهذا له حديث اخر بمكان اخر.

سادسا: النقد والنقد الذاتي

القضية السادسة في القواعد العشر الاساسية في التنظيم هي قاعدة النقد والنقد الذاتي.

طبعا ما من احد الا ويتحدث عن هذه القاعدة بكثير من الحماسة والاقتناع، ولكن تطبيق هذه القاعدة هو المعضلة الكبرى.. انه من السهل اذن ان اتحدث عن النقد والنقد الذاتي ولكن ان امارسها بصورة صحيحة فهنا تكمن الصعوبة فنحن تعودنا قبل دخول الثورة ان نبرر اخطاءنا ونحاول دائما القاء اللوم اما على الاخرين او على الظروف او الحظ.. في حين تعودنا ان نمارس نقد اخطاء الاخرين عن طريق استغابتهم والتحريض عليهم من وراء ظهورهم اما بعد ذلك فاصبح لزاما علينا ان نتخلص من تلك العادات السيئة ونحول النقد والنقد الذاتي الى سلاح بايدينا لتطوير انفسنا.. وتطوير حركتنا ومساعدة الاخرين على تطوير انفسهم بحيث نقضي على الاخطاء والعادات السيئة والسلوك البعيد عن الثورية. وبالتالي نخلق الانسان الثوري الجديد الذي يستطيع ان يمضي بكفاحنا ونضالنا حتى النهاية الظافرة.

ان ممارسة النقد سلاح ذو حدين فقد يستخدم لتجريح الاخرين او الحركة وهكذا يلعب دورا تخريبيا وقد يستخدم لتطوير الاخرين والحركة ومساعدتهم على التقدم باستمرار.. فاذا مارس المرء النقد من خلال الاستغابة وبصورة غير منظمة بمعنى اذا مارس النقد خارج الخلية او اللجنة في التنظيم فهذا يعني ان النقد اصبح سلاحا تخريبيا ضدنا اما اذا مورس بصورة مسؤولة وفي داخل التنظيم فهذا يعني انه اصبح سلاحا لمصلحة النضال والقضية ولكن حتى يمارس النقد بصورة صحيحة فلابد من ان نعود انفسنا على ان ننقد بنزاهة وفي الخلية ونكون على استعداد لتحمل كامل المسؤولية كما نكون على استعداد للمواجهة.

ومن ناحية ثانية يجب ان نعود انفسنا على تحمل النقد الذي يوجه لنا.. وان تزداد علاقتنا بمن ينقدنا حبا ووثوقا لا ان تتحول الى ضغائن شخصية وقطيعة ان الوصول بانفسنا وتقاليدنا الثورية الى هذا المستوى يحتاج الى موقف جماعي لتكريس هذه الروح في ممارسة النقد وفي تقبل النقد.. انه يكفي لي ان انتقد مرة واحدة وتكون النتيجة توبيخا او عداوة او اهمالا او ابعادا لكي احرم النقد بصورة صحيحة كما سأصبح عبرة للاخرين ليحرموا هم ايضا ممارسة النقد.

اما النقد الذاتي فهنا تقع الطامة الكبرى.. لان الاعتراف بالخطأ بصدق وشجاعة يحتاج الى قوة نفسية زاخرة في الانسان وهذه لا يمكن ان تتوفر الا من خلال الممارسة النضالية وتربية النفس على نكران الذات والشجاعة الفائقة التي كثيرا ما تكون اصعب على المرء من مواجهة العدو.. ولكي نساعد على ممارسة النقد الذاتي علينا ان نحترم الذي يمارسه ونرفعه في عيوننا بدل ان نشمت به او نستغل نقده لنفسه للاقلال من شانه والتجريح به.

وعلى كل حال ستبقى مشكلة ممارسة النقد والنقد الذاتي.. من اصعب القواعد في التطبيق وهي تحتاج دائما الى ايجاد صيغ عملية في الممارسة عبر نضال شاق طويل حتى تنتقل قاعدة النقد والنقد الذاتي من صيغة نظرية الى واقع حي ملموس لهذا يجب ان نبحث دائما.. عن الطريق التي تحول فيها الكلمات الى حقيقة واقعة.. يجب ان يكون سؤالنا الدائم ونحن نعالج اية قاعدة او سياسة او خلية كيف نطبق ما هي السبل لترجمتها في ارض الواقع!

سابعا: قاعدة تقييم التجارب

القاعدة السابعة في القواعد الاساسية العشر في التنظيم هي قاعدة تقييم التجارب وهذه القاعدة لها ارتباط وثيق بقاعدة النقد والنقد الذاتي اذ من الخطأ اعتبار النقد هو فقط الكشف على السلبيات وانما ايضا هو الكشف عن الايجابيات. كذلك من الخطأ فهم تقييم التجارب على انه الكشف عن الايجابيات فقط وانما عن السلبيات ايضا ولكن من المستحسن ان نفرد لكل من هاتين القاعدتين مكانا خاصا رغم ما بينهما من ترابط وتداخل.

ان حركة فتح تعتبر التجربة المعيار الاساسي للحكم على صحة اية نظرية او اي خط سياسي او استراتيجية وتكتيك فانها لا تقع بالتجربة بمعنى عدم تقييم التجارب واستخلاص النظرية منها وتعميمها للافادة منها في التطبيق اللاحق.

في الواقع ان اعتمادنا على التجربة مرتبط بتقييمنا للتجارب واستخلاص النظرية منها وتعميم تلك النظرية في التطبيق اللاحق لتصبح دليلا للعمل.

بيد ان هذا الكلام يبقى عاما ولن يكتسب اهميته الحقيقية الا اذا عرفنا كيف نطبقه الا اذا عرفنا كيف نقيم تجاربنا ونستخلص النتائج المناسبة ونخرج بالنظرية لنعيدها للتطبيق من جديد وهكذا.

يجب علينا ان نلاحظ هنا ان اول عقبة تقف امام تحليل موضوعي ذي تجربة هي النظرية الذاتية والقناعات السابقة الامر الذي يجعل تقييمنا بعيدا بهذا المقدار او ذاك عن الموضوعية حقا ان التقييم الموضوعي امر لا يناقش فيه احد ولكن عند التطبيق هنا يقع التناقض بين التجربة موضوع التقييم وبين تقييمنا.. ولا يكون تقييمنا عمليا ونضاليا الا بالقدر الذي يتطابق مع الشيء الذي نقيمه.. لنأخذ مثلا بسيطا: عندما يحاول الانسان ان يقيم نفسه فهو يستحسن كل ما يعمله ويبرز نواقصه واخطاءه ويقلل من شأنها حتى الحد الادنى، بينما يرى هذا الانسان نفسه حين يقيم عمل شخص اخر فهو يكاد لا يرى سوى ما فيه من سلبيات فيبخس الى الحد الادنى الايجابيات ويدفع الى الحد الاقصى بالسلبيات. ان الداء الاساسي الذي يكمن وراء هذا المرض هو الذاتيةبما تتضمنه من غرور او حسد او نظرة ضيقة او انانية.

ان ابتعاد الانسان عن الموضوعية في تقييم عمله وعمل الاخرين يؤدي الى خلق جو سيء بينه وبين الاخرين كما يفقد الثورة ضرورة الافادة بصورة صحيحة من كل ما هو ايجابي والتعلم من كل ما هو سلبي لتخطيه او تلافيه.. طبعا نحن نستطيع ان نسمي بهذا المثل من ابسط القضايا لنراه على نفس الصورة بالنسبة لاكبر القضايا.

ومن هنا كان لا بد لنا من تعويد انفسنا وجهادها في سبيل التخلص من النظرة الذاتية في تقيم التجارب. ونتعود ان نكون موضوعيين في تحليلاتنا واحكامنا.. وعادلين مع انفسنا ومع الاخرين الى ابعد الحدود.. ان هذه المسألة يجب ان تحل من خلال النضال ضد هذا الخطأ سواء على مستوى الفرد او المجموعة الى جانب العمل الايجابي لخلق نماذج تقييمية موضوعية.

نعود ونقول يجب ان نفكر في الطريق التي تجعل تقييمنا للتجارب موضوعيا وثوريا.

ثامنا: قاعدة التخطيط

القضية الثامنة في القواعد الاساسية في التنظيم هي التخطيط وهذه القاعدة هامة وذات اثر فعال في الوصول الى الحقائق وترجمتها عملا واقعيا بعيدا عن الارتجال والاخطاء وانت حين تقدم على تنفيذ

مشروع معين لا بد لك كي تحقق النتائج المرضية من ان تخضعه الى تخطيط مدروس وشامل تتوخى في كل بنود المعالجة الصحيحة وامكانية التنفيذ.. كما انك لا ترى حرجا في توخي الحقائق من الاطراف الاخرى لاشباع ذلك التخطيط دراسة وشمولا ومن المجدي ان ننظر الى ذلك من النظرة الموضوعية لما بني عليه التخطيط واستخلاص الايجابيات بشكل يخدم واقع التنفيذ بعيدا عن ضيق النظرة.. في نفس الوقت الذي لا بد فيه ان توضع السلبيات بشكل علمي ونظرة واقعية نابعة من الصدق العميق والثقة الاكيدة. هكذا فان عدم الاهتمام بالتخطيط يفقد كل مبادرة من شأنها ان تقيم العمل لوضعه في المنهاج السليم والسير بموجبه.

وفي الواقع علينا ان نعالج مشكلة التخطيط على ثلاث مستويات:

1. المستوى الاستراتيجي العام.
2. المستوى الاقليمي والمحلي ابتداء من التخطيط على مستوى الاقليم فالمدينة فالمخيم فالقرية الى ان نصل الى مستوى الخلية.
3. المستوى الفردي بالنسبة لكل عنصر او اثنين او اكثر.

بالنسبة للمستوى الاستراتيجي العام فهذا يقوم على اساس تحليل موضوعي لاوضاعنا واوضاع العدو، للوضع الفلسطيني والعربي والعالمي.. الخ آخذين بعين الاعتبار طبيعة المعركة التي نخوضها.. ودور كل فئة او طبقة من شعبنا بالنسبة للمساهمة فيها.

اما بالنسبة للمستوى الاقليمي المحلي.. فهذا يتم ضمن اطار التخطيط الاستراتيجي العام اخذا بعين الاعتبار الواقع الموضوعي للاقليم.. ولكل وحده الخ.. اما من ناحية التخطيط على المستوى الفردي فهذا ايضا يتم ضمن اطار التخطيط الاستراتيجي العام..ثم ضمن التخطيط الاقليمي بحيث يخطط كل عنصر لنفسه كيف يحسن عمله.. كيف يطور مواهبه.. كيف يزيد من نشاطه وعطائه.. الخ.

ولكن يجدر بنا هنا ان نشدد على نقطة لها علاقة بالتخطيط نفسه وهي وضع المخطط العملي الذي يمكن تطبيقه اذ كثيرا ما يجنح الانسان لوضع مخططات كبيرة حلوة على السماع ولكنها غير قابلة للتطبيق في الظروف القائمة يجب علينا ان ندرك ان وضع خطة صغيرة يمكن تطبيقها بنجاح خير الف مرة من خطة كبيرة نقعد عن تطبيقها ولا تفيد الثورة منها اكثر من تحولها الى وثيقة ملقاة..باحد الادراج، حقا ان الثوار طموحون باحلامهم الكبيرة وهم يريدون ان يسابقوا الزمن ولكن هذا يجب الا يتحول الى وضع الرغبات والاحلام مكان العلم والواقع الموضوعي.. لذلك يجب ان نبدآ على مستويات العنصر او الخلية او التنظيمات الاعلى بوضع مخططات يمكن تنفيذها ثم الانتقال لوضع مخططات اكثر تعقيدا او طموحا.

تاسعا: التنفيذ

ان القرارات لا فائدة منها اذ ا لم ننفذها ولكي نتمكن من تنفيذها علينا ان نأخذ بعين الاعتبار قدرتنا على التنفيذ مع الادراك ان قدراتنا على التنفيذ ليست جامدة وانما تتطور في كثير من الاحيان مع المضي في عملية التنفيذ، ولكي نضمن التنفيذ علينا تحديد المسؤوليات بدقة، كأن نحدد الطرف والاشخاص الذين تقع على عاتقهم مهمة التنفيذ، ويجب ان تربط القرارات دوما ببرنامج العمل او خطة التنظيم كما يجب ان تتوفر عند المنفذين القناعة بصحة القرار، وذلك ربما يتطلب التشاور مع المنفذين قبل اخذ القرار او تفسير القرار للمنفذين، او ان يتم التنفذ باشراف الذين شاركوا في اخذ القرار ومن

الضروري متابعة عملية التنفيذ للتأكد من انجازها، كذلك يجب تقييم ومراجعة عملية التنفيذ في مراحلها المختلفة اذا كانت العملية طويلة لان ذلك قد يؤدي الى تطوير القرار على ضوء الممارسة وعلى العضو ان يبادر الى تنفيذ القرارات والا يلتفت الى تقاعس الاخرين او تقصيرهم او تخلفهم عن القيام بواجبهم، فمن السهل دائما ان نلتفت الى من هم خلفنا نقتدي بهم او نبرر قلة عملنا، ولكن المناضل الحقيقي هو الذي يلتفت الى الوراء ويحاول ان يكون دوما في الطليعة للاخرين.

عاشرا: التقشف والاقتصاد بالقوى

القاعدة العاشرة والاخيرة من القواعد الاساسية في التنظيم هي التقشف والاقتصاد بالقوى:- ان الاقتصاد بالقوى قاعدة اساسية ليس في التنظيم فقط بل في فعالية اداء مهمة عامة او تحقيق اي هدف، ويمكن ان نقسم الاقتصاد بالقوى الى قسمين، الاقتصاد بالقوى البشرية والاقتصاد بالقوى المادية. ان العامل البشري هوالعامل الحاسم في المعركة وان استعداد الثائر للتضحية بنفسه لا يعني ان التضحية تكون بغير حساب، فعلى المناضل ان يعطي اكبر عطاء ممكن مع العلم ان طريق العطاء هذه يعترضها السجن والجرح والاستشهاد ولا يقيس الثائر عطاؤه بايذائه للعدو فقط ولكن ايضا باثر ضربة العدو في استنهاض جماهيرنا وتعبئتها وتنظيمها في طريق الكفاح والنصر. لذلك على المناضل ان يهتم بتوعية نفسه ومن هو مسؤول عنهم وبتوفير التدريب السياسي والعسكري وبمراعاة قواعد الامن للتأكد من السير في الخط السليم الذي لا يهدر قوى الكفاح او يبعثرها في مغامرات غير محسوبة ولا يمكن ان نقيس الربح والخسارة بمجرد احصاء الخسائر المادية والبشرية فان اية واجهة عسكرية لها بعد سياسي ولا يمكن اغفال هذا البعد في تقييم الربح والخسارة.

ان الاقتصاد بالقوى البشرية يتضمن الاقتصاد بالوقت، فعلى المناضل ان يدرك ان وقته ملك للمعركة النضالية ولا يجوز له ان يضيعه او يتهاون في استغلاله بل عليه الاستفادة من كل ثانية ليتمكن من العطاء المستمر والمتزايد. ومن الضروري ان يراجع اعماله في نهاية كل يوم ليقيم عطاؤه واستغلاله لوقته وليعقد العزم على استغلال وقته بطريقة افضل في اليوم التالي.

اما بالنسبة للاقتصاد بالقوى المادية في القاعدة الاساسية فهي الاعتماد على النفس اي ان تعتمد الثورة على اعضائها وجماهيرها، وعندما توفر الثورة الموارد الاساسية من الاعضاء والجماهير يمكنها ان تحافظ على استقلاليتها وهي تتلقى العون والدعم من الاصدقاء والحلفاء وان تتمسك باستمرار باستراتيجيتها وهي تتسلم المساعدات عن طريق بعض الانظمة.

ويجب ان نحرص الا تؤدي المساعدات من بعض الحكومات الى اهمال تنمية الدعم الجماهيري وان نعي ضرورة ان يقوم اعضاء التنظيم باعمال منتجة توفر لهم معيشتهم وتؤمن فائضا لتغطية تكاليف العمل النضالي والقيام بعمل منتج يوفر للعضو التحاما بالجماهير خلال النضال. ولا يجوز ان يكون مستوى معيشة اعضاء التنظيم المتفرغين اعلى من مستوى معيشة جماهيرنا الكادحة. كما يجب على الكوادر المناضلة غير المتفرغة ان تعيش ببساطة، هذا مع مراعاة الكوادر السرية متطلبات الامن في عدم تغيير نمط الحياة تغييرا مفاجئا.

ان العمل النضالي يلقي اعباء مادية كبيرة على التنظيم بالاضافة الى القيام بالمهام النضالية المختلفة على التنظيم رعاية المتضررين وتوفير حاجات اسر الجرحى والمعتقلين والشهداء.

ولتوفير الموارد للمعركة النضالية على التنظيم ان يحرص على جمع الاشتراكات الشهرية من الاعضاء والتبرعات من الانصار وانتظامها واستمراريتها مهما صغرت، وتكون مناسبة جمع التبرعات

فرصة للقاء السياسي وتوعية النصير وتعبئته كذلك على التنظيم ان ينشىء المشاريع الانتاجية المناسبة ويمكن ان تقوم هذه المشاريع تحت شعار (من كل حسب قدرته وكل حسب حاجته والفائض للثورة).

والاقتصاد بالقوى المادية يتطلب جودة التدريب وصيانة الاسلحة وعدم تبذير الذخيرة والتقشف في العيش.

اما بالنسبة للمعاملات المالية فاللوائح المالية ضرورية وعلى العضو الالتزام بها، ولكن اللوائح مع ضرورتها ليست كافية، فالتقشف وتحمل المسؤولية اساسيان في المعاملات المالية. وعلى المسؤول ان يدرك ان قناعة العضو بحكمة القرار عامل هام في تنفيذه، واتخاذ القرار المالي يتيح فرصة هامة لمناقشة ابعاد القرار السياسي وتوعية العضو وترسيخ القناعات الثورية.

وثورة حتى النصر